Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.33/ No.7/ 2025 المجلد ٣٣ / العدد ٧/ ٢٠٢٥

دور السلطة السياسية في تنظيم المجتمع: رؤية تحليلية

أحمد جاسم مطرود
قسم علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بابل
art.ahmed.jasim@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: / /٢٠٢٥ **تاريخ قبول النشر:** / /٢٠٢٥ **تاريخ نشر البحث:** ٢٨ /٧/ ٢٠٢٥

المستخلص

تمثل السلطة السياسية في المجتمع غاية سامية يتوفق على أساسها إدارة وتنظيم المجتمع بشكل مستدام، وهذا حق لها بحكم القانون الذي جعلها تختلف عن سائر السلطات القائمة في المجتمعات غير السياسية كالعشيرة والقبيلة والسلطة الدينية وسلطة الأب في الأسرة وسلطة رئيس الحزب أو النقابة أو الجمعية وغيرها من السلطات التي تخضع إليها التكتلات البشرية، فهذه جميعا تكتلات بشرية لا تتكون ولا تستمر إلا إذا كانت خاضعة لسلطة خاصة بها.

لذلك فإن المجتمع السياسي الكلي يجب أن تنظمه وترعاه السلطة السياسية؛ لأنها الإطار الذي يضبط وينظم سلوك ومواقف الجماعات الرسمية منها وغير الرسمية التي لا تستطيع العيش منعزلة عن بعضها البعض بحكم التفاعلات التي تحكم عملها معا بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من أفراد وجماعات. وعلى وفق ما تقدم يجب أن يكون لدى الجميع وعي سياسي ومجتمعي مشترك بأن المجتمع لا قيمة له من دون وجود وتنظيم وإدارة واستقرار، ويحصل ذلك بوجود السلطة السياسية، فهي من تنظمه وتمنحه كياناً مميزاً في الوجود ومقدرة على إدارة العلاقات والمصالح المتشابكة والمتضاربة بما يخدم مصلحة الجميع.

الكلمات الدالة: الدور، السلطة السياسية، التنظيم، تنظيم المجتمع.

The Role of Political Authority in Organizing Society: An Analytical View

Ahmed Jassim Matroud
Department of Sociology / College of Arts / University of Babylon

Abstract

Political authority in society represents a lofty goal upon which the sustainable management and organization of society is based. This right is vested in it by virtue of the law, distinguishing it from other existing authorities in non-political societies, such as clans, tribes, religious authority, the authority of the father in the family, the authority of the head of a party, union, or association, and other authorities to which human groups are subject. All of these are human groups that cannot be formed or sustained unless they are subject to their own authority.

Therefore, the overall political society must be organized and nurtured by political authority, as it is the framework that regulates and regulates the behavior and positions of groups, both formal and informal, which cannot exist in isolation from one another due to the interactions that govern their collective work to the extent that it meets the needs of all, both individuals and groups. In accordance with the above, everyone must have a shared political and societal awareness that society is worthless without existence, organization, management, and stability. This is achieved through the presence of political authority, which organizes it and grants it a distinct entity and the ability to manage intertwined and conflicting relationships and interests to serve the interests of all.

Keywords: role, political authority, organization, societal organization .

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة

توصف السلطة بأنها ظاهرة/ قوة مجتمعية نابعة من تكوين المجتمع نفسه، وهي شيء يقوم على قوة أكانت روحية أم مادية بمعناها المجرد، أو قد تأتي مقنّعة بقيم ومفاهيم معينة ناعمة وربما تقوم أيضا على أساس من الثروة، وفي كل ذلك تظل القوة هي أساس كل سلطة توظفها في إدارة المجتمع الإنساني وتنظيمه. وعلاقة التنظيم تلك منشؤها علاقة أمر والطاعة في تنفيذ القرارات الضامنة لأمن المجتمع كله. وهي بحكم كونها واقعية اجتماعية دائمة يعهد لها مهمة تنظيم أعضاء مجتمع من حيث سلوكيتهم ومواقفهم لتحقيق الغايات والأهداف التي تضمن بقاءهم مع التزامها عبر الحكومة بتحقيق متطلبات العيش الكريم لهم، وهذا ما يمنحها مشروعية الدوام. لكن ذلك لا يعني أن السلطة تقرر دائماً ما يريده المجتمع، إنما يعني أنّ أفراد المجتمع يشعرون دائماً بوجود سلطة تنظم مجتمعهم؛ لأنه في غياب السلطة والنظام تبقى الجماعة مجرد تجمع معرض للزوال. وأن مجتمع اللاسلطة هو مجتمع الفوضى، الذي تتعدد فيه أهواء واتجاهات أعضاء المجتمع وتتضارب مصالحهم وتختلف ميولهم السياسية والنفسية. إذن لا يوجد مجتمع من دون سلطة تؤمن استقراره وازدهاره، ومن ثم فإنّ السلطة السياسية لا تنبثق خارج المجتمع. ولا يستطيع المجتمع بدونها. لذا فإن وجودها ملازم لوجود المجتمع.

على هذا الأساس جاء بحثنا ليؤكد دور السلطة السياسية في تنظيم المجتمع على وفق هيكلية تضمنت المقدمة وثلاثة فصول: اشتمل الفصل الأول على العناصر الأساسية للبحث وجاء في مبحثين: تضمن المبحث الأول مشكلة وأهميته وأهدافه، وتناول المبحث الثاني تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية، في حين أكد الفصل الثاني أهم النظريات المفسّرة بدراسة للظاهرة وبمبحثين: تضمن المبحث الأول نظرية العقد الاجتماعي، وخصص المبحث الثاني بنظرية ماكس فيبر. أما الفصل الثالث فجاء بعنوان: السلطة السياسية وإدارة وتنظيم المجتمع، وجاء بأربعة مباحث: المبحث الأول: مكانة السلطة السياسية في الفكر الاجتماعي والسياسي. والمبحث الثاني: أهمية السلطة السياسية في تنظيم البناء الاجتماعي. والمبحث الرابع ليتناول: أثر السلطة السياسية في ضبط سلوكيات الأفراد في المجتمع، ثم التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول: العناصر الأساسية للدراسة

المبحث الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها

أولا– موضوع الدراسة: كما هو معروف، لا غنى عن السلطة السياسية في البناءات الاجتماعية كافة، ولعل ذلك يتأتى من أهميتها في تحقيق الأهداف التي يصبو المجتمع إليها، فضلا عن أنها أداة ضبط في عملية حكم المجتمع. على أساس أنها وجدت أساساً نتيجة لخوف الإنسان وبحثه عن الأمن فكانت المصدر في تحقيقه على يد فئة من الأفراد لهم المقدرة على فرض إرادتهم على الآخرين، وهي مقدمة لصيانة الأمن والمحافظة عليه في مقابل الطاعة، هذا يعني أن قيمة السلطة السياسية بسطوتها التي يُعزَّز بها تنظيم المجتمع الإنساني ومعالجة الأزمات الساعية إلى تقويضه والإخلال بإدارته مؤسساتيا. وهذا ما ترشدنا إليه العصور القديمة وحتى الحاضر أن السلطة السياسية تبرز ظاهرة للإدارة والتنظيم في حياة المجتمعات البشرية كافة، التي أصبحت اليوم تنتظم بشكل الدولة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المعاصرة. ولذلك فإن السلطة السياسية هي حجر الأساس بالنسبة للدولة ومؤسساتها، ومن دون وجودها فلا وجود للدولة. حيث تتركز الحياة السياسية برمتها على مُركّب متكامل من العناصر المادية والمعنوية يسمى بالسلطة السياسية. لذا جاءت دراستنا لتؤكد حقيقة هامة مفادها أن السلطة السياسية تمثل ضرورة لازمة لإحداث الإدارة والتنظيم في المجتمع الإنساني، فعلى أساسها يتحقق الهدف المعلن بمشروعية عملها، ومن طريقها نصل إلى ضبط السلوكيات الخاصة بأفراد المجتمع كافة، لما تقدم جاءت دراستنا لتؤكد الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماذا نعني بالسلطة السياسية وتنظيم المجتمع؟ وما العلاقة بينهما؟
2. ما أهم النظريات التي فسرت عمل السلطة السياسية في تنظيم المجتمع؟
3. كيف يمكن للسلطة السياسية أن تمارِس أدوارها المختلفة في تنظيم المجتمع؟ وكيف يمكن لها أن تضبط سلوكيات الأفراد فيه؟

ثانيا: أهمية الدراسة: يحتل موضوع السلطة السياسية مكانة هامة في الفكر االسوسيو– سياسي، وقد ارتبطت تلك الأهمية من كونها –أي السلطة السياسية– الناظمة للمجتمعات كافة. وهو ما يجعلها واقعة اجتماعية تفرض هيبتها في البناء الاجتماعي برمته بما تملكه من مقومات قوة مادية ومعنوية، فضلا عن ذلك نجد الأهمية تكمن هنا بمعرفة الآلية التي تنظم بها المجتمع من حيث ممارسات القوى السياسية المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة وصنع القرار ورسم السياسات العامة بالقدر الذي يؤدي إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمعات المختلفة. وهذا يؤكد مصداقية أن السلطة السياسية يحتاج إليها مجتمع كل، أياً كان نوعه ودرجة تطوره. فهي من تقوم بقيادته، وإدارة شؤونه، ومن ثم فهي قوة قائمة بذاتها وعلاقة مجتمعية لا يمكن تصورها خارج المجتمع.

ثالثا: أهداف الدراسة: من البدهي أن لكل دراسة أو بحث علمي عددا من الأهداف يسعى الوصول إليها، وهدف بحثنا يتعلق بتحقيق الآتي:

1- محاولة التعرف موقع السلطة أهمية السلطة السياسية من المجتمع.

2- محاولة التعرف على السلطة السياسية ودورها في تنظيم بنية المجتمع.

3- معرفة الطريقة التي عبرها تضبط السلطة السياسية سلوكيات الأفراد في المجتمع.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولا: الدور

الدور لغة: دار الشيء يدور دورا دورانا دورا واستدار وأدرته أنا ودورته وأداره غيره ودوريه درت بت وأدرت واستدرت، وداوره مداورة ودوارا: دار معه[١: ٢٨٥].

أما مفهوم الدور اصطلاحا، فهو: نموذج يرتكز على بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد المكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنق الشخص نفسه[٢: ٣٥٨]. ويعرف الدور كذلك بأنه: السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الديناميكي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، حيث يشير الدور إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز[٣: ١٧٣].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ثانيا: السلطة:

السلطة (لغة): تعني القوة والقهر والسيطرة ومنها التسلط على شيء، أي التحكم فيه، والسلطان أي قوة الشيء والحجة والبرهان وهو لا يجمع عكس السلطان الذي يعني الوالي أو الأمير، وجمعه سلاطين ومنها التسلط ويعني التغليب وإطلاق القهر والقدرة [٤: ٥٥٧].

أما السلطة اصطلاحا، فهي: مفهوم معياري يحدد به وضع مَن يحق له الطلب من الآخرين الامتثال إلى توجيهاته في علاقة اجتماعية معينة[٥: ١٣٠]، وعرفت السلطة بأنها: القدرة على التأثير في الأشخاص ومجريات الأحداث باللجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والإكراه[٦: ٢٤]، وعُرِّفت بأنها: القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعي باعتباره وحدة واحدة[٧: ١٢٠].

التعريف الإجرائي للسلطة: هي قدرة شخص في فرض إرادته على أشخاص آخرين في بناء اجتماعي معين.

ثالثا: السياسة

السياسة في اللغة: ساس يسوس سياسة وتعني القيام على شيء بما يصلحه. وكلمة السياسة مشتقة من الفعل (سوس) وهو بالفتح يعني الرئاسة، وفي ذلك قولهم: ساسوهم سوسا وإذا رأسوه قيل: سوسوه أساسوه ورجل ساس وسوس وسوسة القوم: جعلوه يسوسهم وجمعها السياسات[٨: ٣٢٢].

أما السياسة اصطلاحا: هي مجموعة الجهود المبذولة في سبيل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيع السلطة بين الدول أو بين المجموعات المختلفة داخل الدولة نفسها[٩: ٢٥]، وتعرف كذلك هي سياسة الدولة المتبعة في تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأبناء الشعب[١٠: ٢٩٣]، وتُعرّف أيضا بأنها: العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي يتجلى فيها الصراع على الخبر العام من جهة ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره[١١: ٢٢].

والسياسة هي: العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم أو المحكومين وهي أعلى السلطة في المجتمعات الإنسانية، إذ إن السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكومين يعملون أو لا يعملون أفعالا سواء شاؤوا أم أبوا. وتتصف هذه السلطة بصفة العمومية، حيث تحتكر وسائل الجبر والإكراه كالقانون والأجهزة الأمنية وتحظى بالشرعية القانونية والدستورية.

التعريف الإجرائي للسياسة: هو علم يهتم بدراسة الدولة من حيث الإمكانات والقدرات والأهداف والخطط الهادفة إلى تحقيق ما يصبو إليه افراد المجتمع الذي تمثله القيادية السياسية.

رابعا: السلطة السياسية:

تُعرَّف السلطة السياسية بأنها: القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء معينة سواء أراد المحكوم أم لم يرد[١٢: ١]. وعُرِّفَت أيضا بأنها مفهوم له معنيان، أحدهما: **معنوي** يتمثل بالقوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم أو مجموع الحكام على المحكومين، والمتمثلة في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد، وفي إمكانية فرض هذه القواعد عليهم باستخدام القوة المادية، والآخر: **مادي** يتمثل في أجهزة الدولة[١٣: ٧٧]. وتُعرَّف كذلك بأنها: الإجراءات التي يمارسها الحكام استنادا إلى اختصاصاتهم في مجتمع ما [١٤: ٢٠٣].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والسلطة السياسية بحسب جوزيف ناي القدرة على التأثير في الآخرين بالجاذبية الثقافية والشرعية الأخلاقية، وهي ما يُعرف بالقوة الناعمة[١٥: ٥]. وتُعرّف كذلك بأنها: المقدرة على فرض إرادة الآخرين والتأثير فيهم، أو تطبيق سياسة محددة. أي إن القوة بحد ذاتها هي: قدرة فرد أو جماعة على فرض السلطة أو النفوذ نحو الآخرين وإجبارهم على أن يتبعوا سلوكا معينا، والتأثير في أفعالهم، وتوجيه مساعيهم لتحقيق أهداف معينة، وقيم محددة سواء أكان ذلك نابعا عن قناعتهم أو عدمها. وأخيرا وليس آخرا فإن السلطة السياسية: مجموعة الإجراءات التي تجعل شخص ما قادرا على فرض إرادته على سلوكيات أفراد آخرين[١٦: ١١٧].

التعريف الإجرائي للسلطة السياسية: مجموعة الاجراءات التي تخول شخص ما على اتخاذ القرارات نيابة عن الأفراد الذين يخضعون لسلطته ويتبعون قراراته.

خامسا: التنظيم:

التنظيم لغة: التأليف، نظمه نظماً فانتظم، وأيّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته. والنظام ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره، والجمع أنظمة وأناظيم، والنظام الاتساق ومنها تناظرت الصخور: تلاصقت[١: ٥٥].

التنظيم اصطلاحا: يُعرَّف: بأنه التجميع المنطقي للأجزاء المترابط لتكوين كل موحد تمارس عبره السلطة، والتنسيق، والرقابة لتحقيق غاية محددة[١٧: ٢٥]. ويُعرّفه أحمد زكي بدوي بأنه: العملية التي تفرق بين جزء وآخر من الناحية الوظيفية، التي تنشأ في الوقت نفسه مركبا متكاملا من العلاقات الوظيفية في الكيان الكلي ويشمل التنظيم تحديد الواجبات، والاختصاصات وتجميع الواجبات في وظائف[١٤: ٢٩٧]. ويرى عدد من الباحثين أن عبارة التنظيم تتضمن مدلولين، هما: الوظيفة والشكل، فالأولى عبارة عن عملية تجمع أفراد المجتمع في منظمة معينة، وتقسيم العمل فيما بينهم وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم ورغباتهم ومؤهلاتهم، والعمل على تنسيق الجهود بينهم بهدف تكوين شبكة منسقة ومتكاملة من الاتصال بينهم، ليتمكنوا من تحقيق الأهداف المرجوة التي تخدم الصالح العام، أما الثاني (بناء التنظيم) فهو مجموع الأفراد والأدوار المناطة بهم والأماكن التي يعملون بها، إلى جانب منظومة العلاقات التي تربطهم وتنظم أعمالهم بنسق تعاوني متوازن لتحقيق هدف معين[١٨: ١٤]. ورأى بارسونز أن التنظيم: عدد من الأفراد الفاعلين الذين يتفاعلون فيما بينهم في موقف يتضمن على الأقل جانبا فيزيقيا أو بيئيا، وهؤلاء الفاعلون مدفوعون بميل نحو تحقيق الحد الأقصى من الاشباع، الذين تتخلل علاقتَهم رموزٌ مشتركة مبنية ثقافيا[١٩: ١٤].

سادسا: المجتمع:

المجتمع لغة: من الفعل (جمع) الشيء المتفرق، (اجتمع) و(تجمّع) القوم أي اجتمعوا من هنا وهناك. و(جَمْعٌ) أيضاً المزدلفة لاجتماع الناس بها، و(المجتمع) مكان الاجتماع، فالكلمة مشتقة من فعل (جمع، يجمع)، واصطلاح المجتمع هو مكان الاجتماع[٢٠: ٤٠٠].

أما تعريف المجتمع اصطلاحا، فهو: مجموعة من الأفراد يعيشون معا فوق بقعة ما بتعاون وتضامن ويرتبطون بتراث ثقافي معين ولديهم الإحساس بالانتماء بعضهم ببعض والولاء لمبادئهم ويكوِّنون مجموعة من المؤسسات تؤدي الخدمات اللازمة لهم ونضمن مستقبلا لحياتهم وتنظيم العلاقات في ما بينهم وبما يرضي الغالبية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

منهم[٢١: ١٠]، ويُعرَّف المجتمع أيضا بأنه: مجموعة من الجماعات التي ترتبط بخصائص موحده متمثلة باللغة والعادات والتقاليد بشكل عام، فإن هذا المجتمع قد يعيش على أرض تحدَّد سمته، كأن نقول: المجتمع الغربي أو المجتمع الإفريقي أو الأوربي[٣: ١٣٥]، وكذلك يُعرِّف روبرت ماكيفر المجتمع بأنه: عبارة عن مساحة من الأرض قد تكون منطقة أو إقليما، تتميز بنوعية معينه من العلاقات (تعاون– وتضامن– وصراع) وتحدث بين أفراده مجموعه من التفاعلات[٢٢: ١٠].

سابعا: تنظيم المجتمع:

يُعرِّف روس تنظيم المجتمع بأنه: العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إرساء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل وعن هذا الطريق تمتد وتنمو اتجاهات التعاون والتضامن في المجتمع[٢٣: ١١٦]، ويُعرِّفه ليندمان بأنه: العملية الديمقراطية التي يُتعرَّف بها على آراء أفراد المجتمع والتنسيق فيما بينها وبينما تقوم به المنظمات من خدمات[٢١: ١٢٩]، وعرّف الدكتور أحمد كمال وعدلي سليمان تنظيم المجتمع بأنه: الطريقة الأخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون من الشعب والمتعاونون معهم للتنظيم الجهود المشتركة سواء كانت حكومية أو أهليه وفقا للخطط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع[٢٤: ١٢٩].

التعريف الإجرائي لتنظيم المجتمع: مجموعة الوسائل والآليات التي تستخدم للمحافظة على ديناميكية المؤسسات والهيئات الفاعلة في المجتمع على النحو الذي يمكنه من تحقيق الأهداف الهامة لكافة نواحي الحياة الاجتماعية.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

المبحث الأول: نظرية العقد الاجتماعي:

يرى توماس هوبز أن نشأة السلطة تعود إلى العقد الاجتماعي الذي نقل الأفراد من الحياة الفطرة البدائية إلى حالة الدولة التي انقسم فيها المجتمع إلى طبقه حاكمة وأخرى محكومة. فقد رأى هوبز حالة الفطرة أنها حالة الإنسان الطبيعة قبل إبرام العقد وأنها كانت حياة بؤس وشقاء تسودها شريعة العقاب واكتساح القوي للضعيف فوصف ذلك المجتمع بـــ(حرب الجميع ضد الجميع) فبالنسبة إليه أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان؛ لأن هذا الأخير شرير بطبعه نتيجة الأنانية وحب النفس والطمع ولهذا فكان كل فرد يسعى للتحقيق مصلحته الشخصية على حساب غيره فسادت الفوضى وسيطر الخوف والشك والشر[٢٥: ٧٥–٧٦]، ويرى هوبز أن العقد قد يكون بين أفراد المجتمع الطبيعي للتخلص من الفوضى والدخول في مجتمع منظم برئاسة حاكم واحد من بينهم ومن ثم لم يكن الحاكم طرفا في العقد وإنما طرفه الوحيد هم الأفراد فلما كان كل فرد حريصا على حب البقاء وإشباع مصالحه وأغراضه الذاتية تولدت لدى الجميع ضرورة التعاقد على أن يعيشوا معا برئاسة واحدة يتنازلون له عن كافة حقوقهم الطبيعية ويوكلون إليه الأمر والسهر على مصالحهم وأرواحهم وتترتب على هذا العقد انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة[٢٦: ١٩]. وعُدَّ هوبز أحد أعلام أصحاب نظريات السلطة المطلقة للدولة وكان أثره عظيماً على

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المفكرين اللاحقين، وصار جميع المشتغلين بنظريات السلطة السياسية بعده يعدّون الحكومة نظاما خلفته أغراض الإنسان ومصالحة، وقد أثر هوبز تأثيراً سلبياً على من أعقبة من رجال الفكر بما ساقه من حجج تسوغ السيادة المطلقة، حيث أجبرهم على تنفيذ رأيه في السلطة المطلقة غير المحدودة[٢٧: ١٣٥]. وهذا ما يتضح من حرص هوبز على استبعاد التزام الحاكم للعقد الاجتماعي[٢٨: ٨٢].

أما جون لوك فيتفق مع هوبز في الفكرة الأصلية للعقد، فهو يرى أن أصل نشأة المجتمع المنظم إنما يرجع إلى العقد الذي نقل الإفراد من حالتهم الفطرية الطبيعة الأولى إلى مجتمع منظم توجد فيه سلطة حاكمة وطبقة محكومة، وبالرغم من مشاطرته لهوبز في ذلك العقد إلا أنه اختلف معه في حياة الإنسان الطبيعية قبل التعاقد فبالنسبة له لم تكن بؤسا وشقاء بل كانت تسودها الحرية والمساواة، ولكن رغم ذلك كانت هنالك رغبة في تنظيم حياتهم بإقامة سلطة عليا منظمه تقوم بتحقيق العدل بينهم وتوقيع الجزاءات الرادعة على كل من يعتدي أو يحاول الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم[٢٩: ٥٩]، فقد تحدث جون لوك في نظريته عن سلطة الدولة والقانون، فالغرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل ومن ثم فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية، وهو يرى أن الناس في حالة الفطرة ليسوا كلهم قادرين على أن يحملوا الجميع على احترام حقوقهم الطبيعية ولا يستطيع بمجهودهم الخاص حماية ما يعود لهم من ملكية، لهذا اتفقوا في ما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على احترام حقوق الجميع وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقداً غير مشروط كما ذهب إلى ذلك هوبز وإنما يفرض التزامات متقابلة[٣٠: ٢٦٠]. يعتقد لوك أن حالة الطبيعة تسمح للفرد أن يقوم بكل ما يعتقده ضروريا للحفاظ على نفسه وعلى الآخرين أنفسهم وقد تنازل الأفراد عن هذه السلطة إلى الدولة لتنظم قوانين المجتمع وتحكمها[٣١: ٦٢٩].

بالنسبة لجان جاك روسو، فعلى الرغم من أن هوبز ولوك قد سبقاه في فكرة العقد الاجتماعي فهما أساس ظهور السلطة السياسية، إلا أن أفكار روسو نالت شهرة عظيمة، حيث يرى أن كل تجمع بشري لا يمكن أن يستند في أساسه على القوة فالأسرة مثلا لا تعتمد على قوة الأب بدليل أن الأبناء لن يظلوا خاضعين لسلطه الأب لأطول مدة، ومن ثم يمكن القول: إن أي جماعة منظمة لا يمكن أن تستند على القوه وإنما تستند على اتفاق الإرادات الحرة للأفراد ويتصور روسو إن حالة الإنسان الفطرية قبل التعاقد كانت تسودها الحرية والاستقلال، ويرى أن الإنسان طيّب خيّر بطبعه، وكان ينعم بحياة بدائية سعيدة، ولكن بظهور الملكية الخاضعة والتقدم الحضاري أدى إلى التفاوت الاجتماعي الذي أنتج النزاعات والحروب، لذلك سعى الإفراد إلى تنظيم حياتهم وتقديم العدالة بينهم وكان طريق انتقال الأفراد إلى هذا المجتمع المنظم هو العقد القائم على رضائهم الحر، ويرى روسو أن الأفراد هم أطراف العقد أي الشخص الجماعي الكلي الذي يرمز للجماعة، وهذا يعني أن روسو إقرار بالسيادة والسلطة لمجموع الشعب أو الأمة أو ما يسميه الإرادة العامة أي إرادة الشعب التي تظهر في القوانين المترجمة للمصلحة العامة[٣٢: ١٥٨].

المبحث الثاني: نظرية ماكس فيبر في التنظيم الاجتماعي

يرى ماكس فيبر أن الدولة تمارس بالسلطة السياسية العنف المشروع المسوَّغ ضد مواطنيها بقصد التنظيم والإدارة، وهنا يخضع الأفراد لسلطة الدولة على وفق أسباب داخلية ثلاثة تسوغ تلك السيطرة أو الهيمنة السياسية التي تفرضها الدولة على مواطنيها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

• **المسوِّغ الأول:** نفوذ الماضي، ويحيلنا هذا على العادات والتقاليد والأعراف والطقوس المقدسة التي تجعل الشيخ أو السيد الإقطاعي يسيطر على السلطة. وهنا، نتحدث عن السلطة التقليدية.

• **المسوِّغ الثاني:** السحر الشخصي والإلهام الخارق، ويحيلنا هذا على الزعيم البطل أو النبي أو القائد الملهم أو الزعيم النقابي الكبير أو القيادي الحزبي المتميز والمحنك. وهنا، نتحدث عن السلطة الكاريزمية.

• **المسوِّغ الثالث:** الاحتكام إلى الشرعية، ويحيلنا هذا إلى السلطة الشرعية العقلانية التي تقوم على الأسس التالية: الليبرالية، والانتخاب، والاستحقاق، والعقلانية، والشرعية، والبيروقراطية، واحترام الأدوار والوظائف، ويظهر ذلك بيّناً في المجتمعات الحديثة[٣٣: ٢٧٣]. وعلى هذا الأساس قسّم ماكس فيبر السلطات، في تنظيره لأهمية السلطة في المجتمع، إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

أولا: السلطة التقليدية: وهي السلطة القائمة في مجتمع بسيط، الذي تحكم العلاقات الاجتماعية فيه الأعراف والتقاليد، وليس هنالك من توزيع الأدوار إلا بشكل بسيط، ولهذا يكون تقسيم العمل غير معقد والدور الأساس للسلطة هو المحافظة على حياة المجموعة البسيطة وتنظيمها[٣٤: ٥٤-٥٥]. ويذهب ماكس فيبر إلى أن السلطة في هذا النوع من المجتمعات يمكن أن تُعرّف بأنها: تقليدية ما دامت تستند مشروعيتها إلى قدسية النظام، وترجع هذه القدسية المتعلقة بالنظام وبمكانة السلطة في إطاره إلى كونها منحدرة من الماضي، وبذلك يمكن أن يقال: إن فيبر قد أسس ارتباطا قويا بين مشروعيتها وبين النزعة التقليدية. وهذه المشروعية في نظره لا تستند على عوامل القوة أو القهر أو العقلانية لدعمها، بل تكتسب من البعد القيمي والدعم الذي يتوفر لها بالعمق الزمني الذي وجدت خلاله، أو بعدد الأشخاص المقدسين الذين أسهموا في تأسيسها، فطبقا للطريق التقليدي فإن الوقت يأتي بالأحسن، دائما كنا نفعل أشياء بطريقة ما، وأطعنا أناسا من عائلة كذا، أو شاغل المركز كذا، ذلك المركز الذي وصلوا إليه بجدارتهم أو بقدراتهم أو بشجاعتهم أو لصفة كانوا يحملونها[٣٥: ٨٣]. هذا يعني أن السلطة التقليدية ترتكز مشروعيتها على أساس متميز هو من التقاليد والأعراف وحكم العادة أو بعبارة أخرى المعتقدات التي وجدت منذ زمن طويل وتكون قواعد سائدة تحدد حقوق وحريات كل من الحكام والمحكومين[٣٦: ٨٣]. وعلى هذا الأساس تعتمد السلطة التقليدية تعتمد منظومة حكم تستمد شرعيتها من (أعراف اعتبرت مبرر لمجرد كونها موجودة[٣٧: ٨٣]. ومن ثم تقوم هذه السلطة على الإيمان المستقر بقداسة التقاليد القديمة وبشرعية مكانة هؤلاء الذين يمارسون السلطة بمقتضاها[٣٨: ١٠٠].

ثانيا: السلطة الكاريزمية: تعني الكاريزما عند ماكس فيبر قابلية الشخص على القيادة والإلهام بفضل قوة شخصيته وعبقريته وعقيدته، إضافة إلى قدرات وخصائص غير عادية، تجعل له خاصية تنبؤية سامية، مثل الأنبياء والرسل (عليهم السلام)، والأبطال الذين ضحوا من أجل مبادئهم وشعوبهم، مثل االمهاتما غاندي وغيره[٣٩: ٥٢٧]. تقوم هذه السلطة أساسا على الولاء لقداسة نوعية خاصة أو لبطولة فرد يستطيع إن يضرب به المثل الأعلى أو أن سلوكه المعياري أو مبادئه في تجسيد أيديولوجيا يمكن أن يتوحد المجتمع[٣٨: ٥٢٧]. هذا يعني أن السلطة الكاريزمية تعتمد على قابلية الشخص على القيادة والإلهام بفضل قوته وعبقريته وعقيدته، وهنا اعتقد فيبر أن معظم التغيرات الكبرى في تاريخ المجتمع الإنساني كانت نتيجة الإفراد ذوي الإمكانيات الكاريزمية وتجده يؤكد كثيرا أهمية الفرد المزود بإمكانيات كاريزمية قادرة على إخضاع أعداد كبيرة من البشر[١٣: ٨٣]. ومن ثم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تعتمد هذه السلطة في مشروعية قيامها على الجاذبية الشخصية للحاكم نتيجة تمتعه بصفات تؤهلهم بأن يحكموا مجتمعاتهم متجاوزين الأنظمة والقوانين المعمول بها مع توفر الشعبية لتصرفاتهم[٣٤: ٥٤-٥٥].

مما تقدم يثبت ان السلطة الكاريزمية فاعلة في المجتمع لسحرها وجاذبيتها وتمسك الناس بها خاصة عندما تمر أزمات عنيفة تنهار فيها القيم والقواعد السائدة في المجتمع التقليدي. حيث تظهر الزعامة كنوع جديد من السلطة تقود حركه التطور إلى الإمام وهذه الزعامات تعتبر ملهمة لأنها لا تتقيد بالوضع القائم وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وإرادة قوية وبالمقابل عندما تمر المجتمعات القانونية (الحديثة) بأزمات حادة بحيث لا يعود بوسع مؤسساتها السياسية القيام بوظائفها كما يجب تظهر أيضا زعامات جديدة تستوحي التغير وإعادة تطوير النظام القائم أو بنائه من جديد[٣٦: ١٤١].

ثالثا: السلطة القانونية (العقلانية)

يوجد هذا النوع من السلطة في المجتمعات الحديثة التي تقوم على مجموعة من القواعد القانونية، وكل من له سلطان يستمد صلاحيته من القواعد الدستورية والقانونية ومصدر السلطات قائم أساسا في طبيعة النظام الشرعي ذاته، وتتميز أيضا بتفعيل العلاقات الشخصية التي كانت في ما سبق هي الأساس في المجتمع التقليدي، ويرى ماكس فيبر أن تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي نقل أوربا من مرحلة النظام الإقطاعي إلى مرحلة الدولة- الأمة بشكلها الديمقراطي بعد أن مرت بالملكيات المطلقة[٣٦: ١٤٠-١٤١]. تعتمد هذه السلطة على الطريق الحقوقي- العقلاني الذي يرى أن العقل هو التقنية، وهو القانون، وهذه هي أسس السلطة القانونية- العقلانية، وهي أفضل طريق للوصول للغايات، ويرى فيبر أن أفضل تمثيل لهذا النموذج يتمثل في البيروقراطية، الذي به نواجَه بنسق من القواعد التي تطبق قانونيا وإراديا وفقا لمجموعة من المبادئ المؤكدة والثابتة بين كل أعضاء الجماعة ويشير بندك إلى أن فيبر قد عَرَّف السلطة العقلانية بأنها: الاعتقاد بالعقلانية لنماذج من القواعد المعيارية، وأن مفهوم العقلانية نفسه يحمل عدة معان؛ فيعني أسلوبا معينا من التفكير، ويعني أسلوبا معينا في الحياة، وتكون شرعية هذا النمط من السلطة بممارسة القوة ذات الطابع السياسي، التي تعتمد على القواعد القانونية، ذات الصفة إللا شخصية، بل يكون الامتثال والخضوع بحسب تلك القواعد المعيارية[٤٠: ٨٣]. هذا يعني أن السلطة العقلانية تعتمد أساسا على البيروقراطية فيعد هدفها الأساس تأسيس مجموعة من العلاقات بالنظر إلى مبادئ العقل والمعقولية[١٣: ٥٢٧]. هذا النوع من السلطات هي التي تميز عمل المجتمعات الحديثة في كل مكان تنمو فيه الظاهرة البيروقراطية في إدارة الدولة وكذلك في دائرة المشاريع الكبيرة الكنائس والأحزاب والجماهيرية في هذه المنظومة السلطوية تعين عناصر التنظيم الشخصي القائمة على الأهلية القانونية للوكلاء[٣٧: ٦٨]. وأنها تعتمد على وجود عنصر قبول أفراد المجتمع ورضاهم على حكامهم، حيث يعين المواطنون حكامهم بصورة دورية ولمدة محدودة وهذا الطور هو جديد بالنسبة للمجتمعات وتعبر عن حالة متقدمة للمجتمع[٣٤: ٥٤-٥٥] ولعل أهم ما يميزها أنها تقوم على أساس الاعتقاد بقانونية القواعد المعيارية وحق هؤلاء الذين يرتفعون إلى مراكز السلطة على أساس هذه القواعد في إصدار الأوامر وهو ما يسمى بالسلطة القانونية[٣٨: ١٠١].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الفصل الثالث: السلطة السياسية وإدارة وتنظيم المجتمع

المبحث الأول: مكانة السلطة السياسية في الفكر الاجتماعي والسياسي

احتلت السلطة السياسية مكانة متقدمة في الفكر التنظيمي الاجتماعي/ السياسي وعدت من أهم الموضوعات المهمة لكل من تقلد مهمة البحث في علمي الاجتماع والسياسة بشكل عام وعلم اجتماع التنظيم، وهذا يرجع إلى كونها عنصرا يعتمد عليه في فهم العديد من الظواهر السياسية– الاجتماعية ولاسيما المؤسساتية منها التي لا يمكن أن تقوم بلا سلطة على اختلاف أشكالها وأنواعها، والسلطة السياسية مهمة فيها لأجل التنظيم وتحقيق الأهداف بحكم علاقة تكون بين طرفين قوامها: الأمر والاستجابة؛ طرف يأمر كي يستجيب الثاني لمطالبه[٤١: ١٢١].

لذلك عدت السلطة من أبرز المفاهيم العامة التي حظيت باهتمام الباحثين الكبير في تنظيم المجال السياسي– الاجتماعي ودارته، حيث نجد إشارات واضحة في فكر أرسطو عندما تناول موضوع تنظيم المجتمع فقد أشار إلى قيام شرعية التنظيم على وجوب وجود السلطة، ويرى أن السلطة السيد على العبد هي لمصلحة العبد مع أن مصلحة السيد والعبد تتماثلان، حينما تكون المشيئة الحقيقة للطبيعة هي التي تعين للسيد والعبد المستوى الذي يشغلانه، ويشير إلى أن غاية سلطة الوالد على الأسرة مصلحة الخاضعين لها أو أنها مصلحة مشتركة[١٣: ٧٤]. وهذه الأخيرة تُثبت أهميتها في المجتمعات التي تتمتع بالتنظيم المعمول به في الدولة العصرية[٩: ٢٥]. وبذلك تمثل السلطة ظاهرة أساسية في تنظيم السلوك الإنساني والمؤسساتي للمجتمع والدولة معا، ولا غنى لهما عنها، لأنها تنبع من مصدرين، أحدهما: أن السلطة السياسية هي ظاهرة جمعية لذلك يقع على عاتقها تنظيم العلاقات الإنسانية بشكل مستدام عبر وسائل ضبط اجتماعي تعتمد عليها. والآخر: السلطة رابطة بين حاكم ومحكوم تيقنا ضمنا بضرورة وجودها ولا سبيل لنفيها. ومن ثم فهي تشير إلى نوع خاص من الروابط بين الأفراد في المجتمع من جهة والقيادة وعلاقتها بإصدار الأوامر التي تنظم المجتمع من جهة أخرى. وهذا يسمح للسلطة بالسيطرة والإشراف وتجعل لها القدرة على التحكم في ردود الافعال لاسيما الخطيرة منها التي تهدد أمن المجتمع وسلامته، لذا عدت السلطة وجوبية الوجود؛ لأنها تنطوي على الإيمان بمفهوم مبني على عملية تأثير وتأثر بين الحاكم والمحكوم[٣٦: ١٢٧].

هنا نتفق مع تأكيد المختصين في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلمي الاجتماع والسياسة بشكل خاص، أن مكانة السلطة السياسية في المجتمع تنبع من أهمية أدوارها الوظيفية، فعلى أساسها يتوقف تنظيمه وإدارته واستقراره وأمنه وتحقيق رغباته القصيرة والبعيدة الأمد، ولعل هذه المكانة التي حظيت بها السلطة السياسية تتأتى من تمييزها بجملة من الخصائص، هي:

1. السلطة السياسية سلطة أصلية وذات سيادة، أي إنها سلطة غير مشتقة من سلطة أخرى، بل هي سلطة عليا يخضع لها جميع القاطنين على إقليم الدولة من إفراد وجماعات متنوعة.
2. تمتلك السلطة السياسية امتياز إصدار قواعد القانونية ملزمة لإفراد المجتمع؛ لأن القانون هو أداة السلطة الرئيسة في فرض إرادتها على إرادة المحكومين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

3. تحتكر السلطة السياسية مصادر القوة والإكراه أي إنها تجمع بين يدها القوة المسلحة وقوات الشرطة.
4. السلطة السياسية ذات اختصاص عام حيث تغطي وظائفها سائر أقاليم الدولة وفي كل مجالات الحياتية للمجتمع الحالية والمستقبلية[٤٢: ١٢].

المبحث الثاني: أهمية السلطة السياسية في تنظيم البناء الاجتماعي.

كما هو معروف، أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، وأن أساس الدولة ونشأتها يقومان بشكل أساسي على ميل الإنسان الاجتماعي والفطري بدافع المصلحة المشتركة للتآلف مع الآخرين والاتحاد معهم بفعل العقد الاجتماعي بغية تكوين الدولة القادرة على تطبيق القانون ونشر الرخاء والمنفعة العامة للسكان جميعهم وانطلاقا من التآلف أو التعاقد بين الأفراد وهو نتيجة للميل الاجتماعي لديهم يشكل الالتزام بذلك المبدأ الأساس لبناء المجتمع السياسي والدولة على أساس القانون الذي يفرض الإلزام على الأفراد في سبيل المحافظة على بقاء المجتمع السياسي[٤٣: ٨٠-٨٢]. نجد الفكرة في فكر أرسطو فقد رأى أن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي، وما نفهمه من هذا القول أنه لا يمكن فصل الإنسان عن الحياة الاجتماعية ولا يتهيأ فهمه معزولا عنها ويستحيل أن نتصور الإنسان منفصلا عن المجتمع والسلطة، ويرى أرسطو في الدولة أنها تنظم حياة المواطنين بالقوانين وتشرف عليهم بها وفحوى القوانين والعدالة التي تكون مرادفة للفضيلة[٤٤: ١٦-١٧].

ومن ثم تعد السلطة قديما صاحبة الدور الأكبر في تنظيم المجتمع، فقد ارتبط بها تاريخ أول اجتماع للجنس البشري في أول مستعمراته على الأرض، فهي في الدولة المجتمع تمثل علاقة إنسانية تعتمد قضيتين أساسيتين، **أولهما:** أنها علاقة جمعية، بمعنى لا بد لها من أطراف متعددة تشترك بتفاعلها مع بعضها في إنتاج هذه الظاهرة، فهي ليست خاصية لصيقة بالإنسان بمعزل عن الآخرين بل إن الشخص يحصل عليها بمجرد علاقته بهم، **ثانيهما:** السلطة علاقة تنظيمية، بمعنى أن ظهور الجماعة مرتبط بشكل من أشكال السلطة بوجود التنظيم بقدر ما يحمله الأخير من التمايز في الأدوار والاختصاصات لتحقيق الأهداف والوظائف لأغراض معينة ضرورية لاستمرارها وبقائها، وتجد السلطة سندها وأساسها فيه[٤١: ٧٦]. هذا يعني أن للسلطة دورا في تنظيم الروابط الاجتماعية فهي تحكم نشاط الأشخاص في المجتمع، فتكون بذلك قاعدة سلوك تتجه إلى إرادة الشخص وتطلب منه أن يتمثل لحكمها ولهذا ترجع أهميتها في المجتمع إلى مخاطبتها لمن له شخصية قانونية يعتد بها القانون ولا يهم بعد ذلك إن كان صاحب الشخصية إنسانا أو شخصا حكميا[٤٥: ٢٠]. فالقانون لا يهتم بسلوك الشخص نحو نفسه بحسب وإنما يهتم بتنظيم سلوكه نحو غيره في المجتمع ولهذا لا يتصور وجود سلطة إلا حيث يوجد المجتمع وتقوم علاقات بين أفراده تحتاج إلى تنظيم بالسلطة، فالأخيرة مظهر اجتماعي لا تقوم إلا في المجتمع لتنظيم الروابط فيه وتحديد علاقات إفراده ونشاطهم إلى ميدان الرقي في ميادين في مضامير الحياة المختلفة لتحقيق العدل الاجتماعي بينهم[٤٥: ٢١].

لذا تعد السلطة ضرورة لازمة للتحكم في الشعب والإشراف عليه ورعاية مصالحه وتنظيمه واستغلال ثروته، ويشترط أن تبسط السلطة السياسية على الإقليم الذي تحكمه بما لا يسمح بوجود سلطة أخرى منافسة لها ويشترط وأن تنال رضى المحكومين وقبولهم لها ففي هذه الحالة تصبح سلطة قانونية شرعية، ومما لاشك فيه أن الرضى بالسلطة والاقتناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين؛ لأن القوة لوحدها لا تحقق

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

دائماً الخضوع للسلطة وإطاعة أوامرها ولهذا ترتكز السلطة في الحقيقة على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إدارة الحاكمين، ومما يميز السلطة السياسية أنها ذات اختصاص عام يتضمن كل النشاط البشري في الدولة بعكس السلطات الأخرى الفرعية في الدولة يضاف إلى ذلك أنها الجهة الوحيدة التي تحتكر القوة العسكرية في الدولة بحيث تجعلها قوة قاهرة تسيطر على إرجاء الدولة بشكل كامل[٤٦: ٦٤-٦٥]. هذا يؤشر إلى أن السلطة هي نوع من أنواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الآخرين نظرا للأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائيا من المحكومين من أبناء المجتمع، والسلطة الشرعية هي السلطة التي تتأثر فعاليتها بالأجهزة التي تعتمدها كالمصلحة العامة والفائدة المشتركة التي يجنيها الحكام والمحكومين من السلطة، وغالبا ما تقدم المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يقدمون الخدمات لها وتدافع عنها[٣٩: ١٢٣].

المبحث الثالث: دور السلطة السياسية في تنظيم سلوكيات الأفراد في المجتمع

السلطة السياسية هي القوة التي تكون في خدمة الدولة وهي قوة نابعة من الوعي الاجتماعي لأفراد الشعب وتهدف للقيادة الجماعة وتنظيم سلوكياتهم في المجتمع بحثا عن الخير المشترك وهي في سبيل تحقيقها لهدفها تملك من القوة ما تستطيع به أن تجبر الأفراد على الالتزام بأوامرها ومن هنا برزت أهداف السلطة العامة التي يعبر عنها بالحكومة، إن هدف السلطة العام تحقيق النفع العام للأفراد الشعب والمصلحة العامة للدولة وهي كيان مستقل وأن المصلحة العامة هي هدف السلطة العامة المعلَن، إلا أنه يخفي وراءه رغبة في الاستئثار بالسلطة من القائمين على أمرها للحيلولة بين الشعب والقيام بدوره في ممارسة السيادة وممارسة حقهم الأصيل في استردادها عبر طرق مشروعة إذ يهدف أفراد الشعب عند اتحادهم لتكوين الدولة لصيانة حقوقهم وحرياتهم، ومن ثم فإن هدف السلطة العامة ينبغي أن لا يمثل أي اعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم ولا ننكر أن تطور دور الدولة قد تبعه تغير ملحوظ في وظائفها من حيث زيادة دور السلطة العامة على نشاط معين في إطار مشروع، وأنه دور وإن عدّه البعض قيدا على ممارسه الحقوق والحريات الفردية إلا أنه طُبِّق بشكل صحيح، ويعد تنظيما لممارستها على النحو الذي يحقق الهدف منها ويحقق الصالح العام للأفراد الشعب وهو ما يعبّر عن الدور الضبطي للسلطة العامة الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث نوع من التوازن بين طغيان السلطة الحاكمة[٤٧: ٣١٩]. والحقيقة تشير إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الفرد منظما سياسيا أو واعيا فكريا وأيديولوجيا أو ملما بكل قضايا بلده والعالم ليصبح في مقدوره أن يؤثر على العملية السياسية أو يشارك في صنع القرار السياسي، ففي الواقع أن سلوك الفرد يؤثر دائما بشكل أو بآخر على مسار العملية السياسية أو على شكل الحياة السياسية عموما بصرف النظر عمّا إذا كان هذا السلوك سلبيا أو إيجابيا لكن النتائج المترتبة على السلوك السياسي للمواطنين هي التي تختلف فقد يصب هذا السلوك في اتجاه رئيس واحد وقد يتفرع إلى مسالك كثيرة ومتباينة المسارات وتتاح أمام المواطنين فرص التأثير بإشكال وطرق مختلفة على العملية السياسية سواء بالمشاركة الإيجابية أو بالامتناع عن هذه المشاركة واتخاذ موقف سلبي فقد يذهب المواطن للإدلاء بصوته في الانتخابات أو لتسجيل رأيه في الاستفتاءات وقد ينخرط المواطن في حزب سياسي أو في نقابة أو في جمعية أو في رابطة للدفاع عن مصالح أو قيم ماديه أو معنوية معينه وقد لا يفعل ذلك، وقد يعبر المواطن عما يؤمن به أو عن موقفه

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المؤيد أو المعارض للسياسات الحكومية بالكتابة في الصحف والظهور في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أو للتظاهر والإضراب وقد يلوذ بالصمت أو بالهرب، وكل هذه الحالات الخاصة بالفرد تجري تحت السلطة السياسية تنظم سلوكه[٤٨: ٣٢٧]. هنا نقول: إن السلطة هي المحرك الرئيسي للنظام القائم في المجتمع، وهي غالبا ما تصدر عن تنظيم اجتماعي معين فإذا ما انعدم وجود التنظيم تبعه انعدام وجود السلطة السياسية التي تضبط سلوكيات الأفراد[٤٩: ٤٩]. هذا يعني أن للدولة سلطة الأمر، وهذا لا يكون معقولا إلا إذا وجد تهديد صادق باستعمال القهر لتنفيذه، فمثلا من الوهم بالطبع التفكير بأن عقوبة الحرمان من الحرية يمكن أن تنفذ من دون رجال الشرطة وحراس السجن كذلك فإن دفع الغرامة يسهله الخوف من قرار السلطة بحجز الأجر، وتستطيع الدولة بسلطتها أن توقع جزاء سلطة التأثير على الأفراد فلديها إمكانية ضمان إلزام الفرد على منح تعويض أو منعه والبدء بتنفيذه[٣٧: ٤١-٤٢].

وفقا لذلك تعد السلطة السياسية المعيار المميز للدولة عن غيرها من الجماعات السياسية التي لم تصل بعد إلى مستوى الدولة كالقبيلة والعشيرة، وأنها تختص بالمحافظة على الوجود الجماعي وحماية السكان والدفاع عنه فهي قوة إرادة تتحلى لدى الذين يتولون عملية حكم جماعة من البشر بأن لديهم الدور في فرض أنفسهم بفضل التأثير المزدوج للقوة والكفاءة للتحقيق الصالح العام[٥٠: ١٦٣]. لذلك جاء تأكيد –إن أرادت السلطة السياسية بناء مجتمع متطور حضاري فعليا– أن تقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل بوظيفة المحافظة على الأمن والنظام ولديها القدرة على حماية أرواح الناس وأموالهم في مختلف إنحاء البلاد، لذا تعد السلطة مهمة في ضبط سلوك الأفراد؛ لأن غيابها وإضعافها نجد الناس مضطرين إلى الالتجاء إلى الأقاليم العشائرية لحماية أنفسهم وأموالهم، فالسلطة تمثل المثل الأعلى التي تتجه إليها أنظار الناس، لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة للإنسان[٤١:٣٠].

التوصيات

1. ضرورة تحمّل أصحاب السلطة السياسية ضمان حقوق وحريات الأفراد الخاضعين لسلطتهم وسياستهم.
2. على المؤسسات التي تنظمها الدولة أن تدرك أن السلطة السياسية هي محور النظام السياسي وعلى عاتقها يقع أمر ضبط سلوكيات الأفراد في المجتمع.
3. ضرورة إيمان صاحب السلطة السياسية بالتداول السلمي لها والتعددية السياسية وتقبّل الآخر.
4. أن تؤمن الطبقة السياسية الحاكمة بمبدأ القانون فوق الجميع وضرورة خضوعهم له كما المحكومين.
5. تُعد المصلحة العامة ركنا أساسيا لعمل السلطة في تأدية مهامها، ولا وجود للمصلحة الخاصة إلا على وفق ما يمليه القانون في هذا الخصوص.

ثانيا: المقترحات

1. ضرورة العمل على تثبيت المبادئ الديمقراطية وتوظيفها في مجالات الحياة السياسية كافة بدءا بالانتخابات وحرية الرأي وحرية التعبير وما إلى ذلك.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2. أن تعمد الطبقة السياسية الحاكمة إلى ضمان حقوق الإنسان بشقيه؛ الفردية– السياسية والحقوق الجماعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
3. أن تؤمِن الطبقة السياسية الحاكمة بأنها مكلفة بإدارة شؤون المجتمع وأنها تتوب عن أفراده، وأنها تحاسَب على تقصيرها وإهمالها لواجباتها باتجاه المجتمع.
4. ضرورة اختبار قدرة المرشح للسلطة السياسية على تمثيل المجتمع في مجال القيادة وإدارة شؤون المجتمع وبناء منظومة تكنوقراط حقيقية.
5. على السلطة السياسية أن تأخذ الدور الأكبر في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومعالجة المشكلات والظواهر السلبية التي تقف حائلا أمام تقدم المجتمع وتطوره.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

[١] ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ط٤، دار صادر للطباعة، بيروت،(٢٠٠٥).
[٢] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،(٢٠٠٦).
[٣] إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، ط١، دار الجبل للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
[٤] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط ٨، دار الكتب العلمية، بيروت،(١٩٩٥).
[٥] موريس وفرجيه، علم اجتماع السياسةترجمة سليم حداد،ط٢،المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،(٢٠٠١).
[٦] قصي الحسين، الفساد والسلطة، ط١، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،(١٩٩٧).
[٧] نيكوس بولا نتزاس، السلطة السياسية والطبقة الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، ط٢، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت،(١٩٨٣).
[٨] محب الدين الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٨، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،(١٩٩٤).
[٩] شوميليه جاندرو وكورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل غزال، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،(١٩٨٨).
[١٠] دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمه إحسان محمد الحسن، ط١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، (١٩٨٠).
[١١] محمد علي محمد، علم الاجتماع السياسي، ط١، دار الجامعات المصرية للطباعة، الاسكندرية، (١٩٧٧).
[١٢] السياسة ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9
[١٣] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط١، دار الكتب الوطنية للطباعة، ليبيا,(٢٠٠٧)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[١٤] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت،(١٩٨١).
[15] Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics (2004).
[١٦]عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،(١٩٩٠).
[١٧] العربي بن داود، فعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، الجزائر،(٢٠٠٧).
[١٨] بوفلجة غيات، مقدمة في علم النفس التنظيمي، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(٢٠٠٦).
[١٩] راث والاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،(٢٠١٠).
[٢٠] معن خليل عمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، ط١، دار الشروق، عمان، (٢٠٠٠).
[٢١] رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية،(١٩٩٩).
[٢٢] نبيل عبد الهادي، علم الاجتماع التربوي، ط١، دار البازوري للطباعة والنشر، عمان،(٢٠١٢).
[٢٣] مصطفى عبد العظيم فرساوي، تنظيم المجتمع مدخل تاريخي اقتصادي، ط٣، دار الحكيم للطباعة والنشر القاهرة،(١٩٩٧).
[٢٤] حافظ بدوي، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،(٢٠٠٢).
[٢٥] عبد الغني بسيوني عبدا لله، النظم السياسية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠٠٦.
[٢٦] مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، دار النجاح للكتب، الجزائر، (٢٠٠٥).
[٢٧] ويدجري البان، التاريخ وكيف يفسرونه؟ ترجمة عبد العزيز توفيق، ج١، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، (١٩٧٢).
[٢٨] مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، (٢٠٠٧).
[٢٩] محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، ط١، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، الإسكندرية،(٢٠٠٦).
[٣٠] مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسفية، ط ١، معهد الإنماء العربي، بيروت، (١٩٨٨).
[٣١] منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط١، دار ورد الأردنية للنشر، عمان، ٢٠١٢.
[٣٢] فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
[٣٣] ماكس فيبر، رجل العلم ورجل السياسة، ترجمة: نادر ذكرى، ط١، مطبعة دار الأمان، الرباط، (١٩٩١)
[٣٤] حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة بغداد، بغداد، (١٩٨٦).
[٣٥] دونالد ماكري، ماكس فيبر، ترجمة: أسامة حامد، المكتبة العالمية للطباعة والنشر، بغداد، (١٩٨٥).
[٣٦] صادق الأسود،علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده،ط١،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد، (١٩٩٠).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٣٧] فيليب برو،علم الاجتماع السياسي، ترجمه محمد عرب، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، (٢٠٠٦).

[٣٨] السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي،ط١، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، (٢٠١٠).

[٣٩] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ط١، مطابع جامعة الموصل للطباعة والنشر، الموصل، (١٩٨٤).

[٤٠] دونالد ماكري، ماكس فيبر، ترجمة: أسامة حامد، ط١، المكتبة العالمية للطباعة والنشر، بغداد، (١٩٨٥).

[٤١] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٧، كلية العلوم السياسية، بغداد،(٢٠٠٨).

[٤٢] محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري الدولة والحكومة والدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (٢٠١١).

[٤٣] سمير عبدالله حسن وآخرون، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة دمشق للطباعة والنشر، دمشق، (٢٠١٣).

[٤٤] حسن أبو حمود، علم الاجتماع السياسي، ط١، جامعة دمشق للطباعة، دمشق،(٢٠٠٨).

[٤٥] غالب الداودي، المدخل إلى علم القانون، ط٧، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، (٢٠٠٤).

[٤٦] مجموعة باحثين، مدخل لعلم السياسة، ط٢، دار المعمورة للطباعة والنشر، بغداد، (٢٠١١).

[٤٧] أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، (٢٠٠٨).

[٤٨] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ط١، مكتبة الفلاح للطباعة، القاهرة، (٢٠١٤).

[٤٩] إسماعيل الغزال،القانون الدستوري والنظم السياسية،ط٤،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، (١٩٨٩).

[٥٠] قحطان أحمد سليمان الحمداني،النظرية السياسية المعاصرة،ط١،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠٠٣).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq